

سننتاول هنا البروتوكول التاسع عشر والبروتوكول العشرون
ولنبدأ بالبروتوكول ٢٠ قبل ١٩

وسنبدأ بفقرة الاقتراض من البروتوكول ٢٠
نظرا لأهميتها القصوى للدول المقترضة
البروتوكول العشرون

إن كل قرض ليبرهن على ضعف الحكومة
وخيبتها في فهم حقوقها التي لها.

وكل دين - كأنه سيف داميو كليز

Damocles- يعلق على رؤوس الحاكمين

الذين يأتون إلى أصحاب البنوك Bankers منا،

وقبعاتهم في أيديهم، بدلاً من دفع مبالغ معينة مباشرة عن
الأمة بطريقة الضرائب الوقتية.

إن القروض الخارجية مثل العلق الذي لا يمكن فصله من جسم
الحكومة حتى يقع من تلقاء نفسه،

أو حتى تتدبر الحكومة كي تطرحه عنها،

ولكن حكومات الأمميين لا ترغب في أن تطرح عنها

هذا العلق، بل هي ذلك. فانها تزيد عدده،

وبعد ذلك كتب على دولتهم أن تموت قصاصاً من نفسها
بفقد الدم.

فماذا يكون القرض الخارجي الا أنه علقه؟

القرض هو اصدار أوراق حكومية

توجب التزام دفع فائدة تبلغ نسبة مئوية من المبلغ الكلي للمال
المقترض.

فإذا كان القرض بفائدة قدرها خمسة من مائة،

ففي عشرين سنة ستكون الحكومة قد دفعت بلا ضرورة مبلغاً
يعادل القرض لكي تغطي النسبة المئوية.

وفي أربعين سنة ستكون قد دفعت ضعفين،

وفي ستين سنة ثلاثة أضعاف المقدار،

ولكن القرض سيبقى ثابتاً كأنه دين لم يسدد.

ثابت من هذه الاحصائية

ان هذه القروض تحت نظام الضرائب الحاضرة ١٩٠١

تستنفذ آخر المليمات النهائية من دافع الضرائب الفقير،

كي تدفع فوائد للرأسماليين الأجانب الذين اقترضت الدولة منهم
المال، بدلاً من جمع الكمية الضرورية من الأمة مجردة من
الفوائد في صورة الضرائب.

وقد اكتفى الأغنياء - طالما كانت القروض داخلية -

بأن ينقلوا المال من أكياس الفقراء إلى أكياس الأغنياء،

ولكن بعد أن رشونا أناساً لازمين

لاستبدال القروض الخارجية بالقروض الداخلية - تدفقت كل
ثروة الدول إلى خزائنا،

وبدأ كل الأميين يدفعون لنا مالاً يقل عن الخراج المطلوب.

والحكام الأميون - من جراء اهمالهم،

أو بسبب فساد وزراءهم أو جهلهم أو تحقق خططنا عبر
المسؤولين الكبار في الدولة تنفيذاً لأوامرنا -

قد جروا بلادهم إلى الاستدانة من بنوكنا،

حتى أنهم لا يستطيعون تأدية هذه الديون.

ويجب أن تدركوا ما كان يتحتم علينا أن نعانيه من الآلام لكي
تتهياً الأمور على هذه الصورة.

سنحتاط في حكومتنا حيطة كبيرة كي لا يحدث تضخم مالي،

وعلى ذلك لن نكون في حاجة إلى قروض للدولة

الإقراضاً واحداً

ذا فائدة قدرها واحد من المائة

تكون سندات على الخزانة.

حتى لا يعرض دفع النسبة المئوية البلاد لأن يمتصها العلق.

وستعطى الشركات التجارية حق إصدار السندات استثناء.

فإن هذه الشركات لن تجد صعوبة في دفع النسبة المئوية

من ارباحها، لأنها تقترض المال للمشروعات التجارية،

ولكن الحكومات لا تستطيع أن تجني فوائد من المال المقترض،

لأنها إنما تقترض دائماً لتتفق ما اخذت من القروض

وستشتري الحكومة أيضاً اسهماً تجارية،

فتصير بهذا دائنة بدل أن تكون مدينة ومسددة للخراج

Tribute كما هي الآن.

**وان اجراء كهذا سيضع نهاية للتراخي والكسل اللذين كانا
مفيدين لنا طالما كان الأمميين غير اليهود مستقلين.**

ويكفي للتدليل على فراغ عقول الأميين المطلقة البهيمة حقاً،

انهم حينما اقترضوا المال هنا بفائدة

خابوا في ادراك أن كل مبلغ مقترض هكذا مضافاً إليه فائدة

لا مفر من أن يخرج من موارد البلاد.

وكان أيسر لهم لو أنهم اخذوا المال من شعبهم مباشرة

دون حاجة إلى دفع فائدة. وهذا يبرهن على عبقريتنا

وعلى حقيقة أننا الشعب الذي اختاره الله.

انه من الحنكة والدرية أننا نعرض مسألة القروض

على الأميين في ضوء يظنون معه

انهم وجدوا فيه الربح ايضاً.

ان تقديراتنا Esimates التي سنعدها عندما يأتي الوقت

المناسب، والتي ستكون مستمدة من تجربة قرون

، والتي كنا نحصها عندما كان الأمميون يحكمون

- ان تقديراتنا هذه ستكون مختلفة في وضوحها العجيب

عن التقديرات التي صنعها الأميين،

وستبرهن للعالم كيف أن خططنا الجديدة ناجحة ناجعة.

ان هذه الخطط ستقضى على المساوي التي صرنا بامثالها سادة

الأميين. والتي لا يمكن أن نسمح بها في حكمننا،

وسنرتب نظام ميزانيتنا الحكومية حتى لن يكون الملك نفسه

ولا أشد الكتبة Clerks خمولاً في مقام

لا يلاحظ فيه اختلاسه لأصغر جزء من المال،

ولا استعماله اياه في غرض آخر غير الغرض الموضوع له في

التقدير الأول في الميزانية

ويستحيل الحكم بنجاح الا بخطة محكمة احكاماً تاماً.

حتى الفرسان والابطال يهلكون إذا هم اتبعوا طريقاً

لا يعرفون إلى أين يقودهم، أو إذا بدأوا رحلتهم

من غير أن يتأهبوا الأهبة المناسبة لها.

ان ملوك الامميين الذين ساعدناهم، كي
نغريهم بالتخلي عن واجباتهم في الحكومة
بوسائل الوكالات عن الأمة

Entertainments

Representation

والولائم والأبهة والملاهي الأخرى - هؤلاء
الملوك لم يكونوا الا حجباً لإخفاء مكائنا
ودسائنا.

وان تقارير المندوبين الذين اعتيد ارسالهم لتمثيل الملك
في واجباته العامة قد صنعت بأيدي وكلاتنا.

وقد استخدمت هذه التقارير في كل مناسبة كي تبهج عقول
الملوك القصيرة النظر، مصحوبة - كما كانت -

بمشروعات عن الاقتصاد في المستقبل "كيف استطاعوا ان
يقتصدوا بضرائب جديدة؟" هذا ما استطاعوا ان يسألوا عنه
قراء تقاريرنا التي يكتبونها عن المهام التي يقومون بها.
ولكنهم لم يسألوا عنه فعلاً.

وانتم انفسكم تعرفون إلى أي مدى

من الاختلال المالي قد بلغوا باهمالهم الذاتي.

فلقد انتهوا إلى افلاس

(رغم كل الجهود الشاقة) التي يبذلها رعاياهم التعساء.

فلقد انتهوا إلى افلاس

(رغم كل الجهود الشاقة) التي يبذلها رعاياهم التعساء.

فلقد انتهوا إلى افلاس

(رغم كل الجهود الشاقة) التي يبذلها رعاياهم التعساء.

إلى هنا انتهت فقرة الاقتراض من البروتوكول ٢٠ نعود الان
إلى بداية البروتوكول العشرين

سأتكلم اليوم في برنامجنا المالي الذي تركته إلى نهاية تقريرتي.
لأنه أشد المسائل عسراً، ولأنه يكون المقطع النهائي في خططنا.
وقبل أن أناقش هذه النقطة سأذكركم بما أشرت من قبل اليه،
وأعني بذلك أن سياستنا العامة متوقفة على مسألة أرقام.

حين نصل إلى السلطة فإن حكومتنا الاوتوقراطية

- من أجل مصلحتها الذاتية -

ستتجنب فرض ضرائب ثقيلة على الجمهور.

وستتذكر دائماً ذلك الدور الذي ينبغي أن تلعبه،

وأعني به دور الحامي الأبوي.

ولكن ما دام تنظيم الحكومة سيتطلب كميات كبيرة من المال فمن الضروري ان تتهيأ الوسائل اللازمة للحصول عليه، ولذلك يجب ان نحاول بحرص عظيم بحث هذه المسألة، وأن نرى أن عبء الضرائب موزع بالقسط. وبحيلة وفق القانون - سيكون حاكمنا مالكا لكل املاك الدولة وهذا بوضوح موضع التنفيذ بسهولة. وسيكون قادراً على زيادة مقادير المال التي ربما تكون ضرورية لتنظيم تداول العملة في البلاد.

ومن هنا سيكون **فرض ضرائب تصاعدية على الاملاك** هو خير الوسائل لمواجهة التكاليف الحكومية،

وهكذا تدفع الضرائب دون أن ترهق الناس ودون أن يفلسوا، وأن الكمية التي ستفرض عليها الضريبة ستتوقف على كل ملكية فردية.

ويجب أن **يفهم الأغنياء أن واجبهم هو التخلي للحكومة عن جانب من ثروتهم الزائدة.** لأن الحكومة تضمن لهم تأمين حيازة ما يتبقى من أملاكهم، وتمنحهم حق كسب المال بوسائل نزيهة **honest**

وأنا أقول نزيهة، لأن ادارة الأملاك ستمنع السرقة على اسس قانونية.

هذا الاصلاح الاجتماعي يجب أن يكون في طليعة برنامجنا،

كما أنه الضمان الاساسي للسلام.

ان فرض الضرائب على الفقراء هو اصل كل الثورات،

وهو يعود بخسارة كبيرة على الحكومة،

وحين تحاول الحكومة زيادة المال على الفقراء

تفقد فرصة الحصول عليه من الأغنياء.

ان فرض الضرائب على رؤوس الأموال يقلل من زيادة الثروة في الأيدي الخاصة التي سمحنا لها بتكديسها - مغرضين - حتى تعمل كمعادل لحكومة الامميين ومالياتهم.

ان الضرائب التصاعدية المفروضة على نصيب الفرد

ستجبي دخلاً أكبر من نظام الضرائب الحاضر الذي يستوي فيه كل الناس. وهذا النظام في الوقت الحاضر ضروري لنا، لأنه يخلق النعمة والسخط بين الامميين

ان قوة ملكنا ستقوم أساسياً على حقيقة أنه

سيكون ضماناً للتوازن الدولي، والسلام الدائم للعالم،

وسيكون على رؤوس الأموال

ان تتخلى عن ثروتها لتحفظ الحكومة في نشاطها.

ان النفقات الحكومية يجب أن يدفعها من هم أقدر على دفعها،

ومن يمكن ان تزداد عليهم الأموال.

مثل هذا الاجراء سيوقف الحقد من جانب الطبقات الفقيرة على الاغنياء

الذين سيعتدون الدعامة المالية الضرورية للحكومة،

وسترى هذه الطبقات أن الأغنياء هم حماة السلام والسعادة العامة،

لأن الطبقات الفقيرة ستفهم أن الاغنياء ينفقون على وسائل اعدادها للمنافع الاجتماعية.

ولكيلا تبالغ الطبقات الذكية، أي دافعوا الضرائب، في الشكوى من نظام الضرائب الجديد - سنقدم لهم كشوفاً تفصيلية توضح طريق انفاق اموالهم، ويستثنى منها بالضرورة الجانب الذي ينفق على حاجات الملك الخاصة ومطالب الادارة.

ولن يكون للملك ملك شخصي، حتى لا يصبح كل شيء في الدولة ملكاً له، إذ لو سمح للملك بحيازة ملك خاص فسيظهر كما لو كانت كل أملاك الدولة مملوكة له.

وأقارب الملك - الا وارثه الذي ستتحمل الحكومة نفقاته - سيكون عليهم كلهم ان يعملوا موظفين حكوميين، أو يعملوا عملاً آخر لينالوا حق امتلاك الثروة، ولن يؤهلهم امتيازهم بأنهم من الدم الملكي، لا أن يعيشوا عائلة على نفقة الدولة.

وستكون هناك ضرائب دمغة تصاعدية على المبيعات والمشتريات، مثلها مثل ضرائب التركات death duties وأن أي انتقال للملكية بغير الدمغة المطلوبة سيعد غير قانوني.

ان الدولة لا بد لها من ان تحتفظ في الاحتياطي بمقدار معين من رأس المال، وإذا زاد الدخل من الضرائب على هذا المبلغ المحدود فسترد الدخل الفائضة إلى التداول. وهذه المبالغ الفائضة ستنفق على تنظيم أنواع شتى من الأعمال العامة.

وسيوكل توجيه هذه الأعمال إلى هيئة حكومية. وبذلك ستكون مصالح الطبقات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمصالح الحكومة ومصالح ملكهم،

وسيرصد كذلك جزء من المال الفائض للمكافآت على الاختراعات والانتاجات.

ومن أُلزم الضروريات عدم السماح للعملة currency بأن توضع دون نشاط في بنك الدولة إذا تجاوزت مبلغاً معيناً ربما يكون القصد منه غرضاً خاصاً. إذ أن العملة وجدت للتداول.

وان أي تكديس للمال ذو اثر حيوي في أمور الدولة على الدوام.
لأن المال يعمل عمل الزيت في جهاز الدولة،
فلو صار الزيت عائقاً اذن لتوقف عمل الجهاز.

وما وقع من جراء استبدال السندات بجزء كبير من العملة

قد خلق الآن تضخماً يشبه ما وصفناه تماماً،

ونتائج هذه الواقعة قد صارت واضحة وضوحاً كافياً.
وكذلك سننشئ هيئة للمحاسبة. كي تمكن الملك من ان يتلقى في أي وقت حساباً كاملاً لخرج Expenditure الحكومة ودخلها.
وستحفظ كل التقارير بدقة وحزم إلى هذا التاريخ ما عدا تقارير الشهر الجاري والمتقدم.

والشخص الوحيد الذي لن تكون له مصلحة في سرقة بنك الدولة،
سيكون هو مالكة، وأعني به الملك،
ولهذا السبب

ستقف سيطرته كل احتمالات للإسراف أو النفقة غير الضرورية.

وان المقابلات يملئها أدب السلوك - وهي مضيعة لوقت الملك الثمين -
ستكون معدومة، لكي تتاح له فرصة عظي للنظر في شؤون الدولة.

ولن يكون الملك في حكومتنا محوطاً بالحاشية
الذين يرقصون عادة في خدمة الملك من أجل الأبهة،
ولا يهتمون إلا بأمورهم الخاصة مبتعدين جانباً عن العمل لسعادة الدولة
إن الأزمات الاقتصادية التي دبرناها
بنجاح باهر في البلاد الأممية
قد انجرت عن طريق سحب العملة من التداول،
فتراكمت ثروات ضخمة،
وسحب المال من الحكومة التي اضطرت بدورها
إلى الاستئجار بملاك هذه الثروات لإصدار قروض.
ولقد وضعت هذه القروض على الحكومات أعباء ثقيلة
اضطرتها إلى دفع فوائد المال المقرض مكبلة بذلك أيديها.

وان تركز الانتاج (فى أيدي

الرأسمالية)

قد امتص قوة الناس الانتاجية

حتى جفت،

وامتص معها أيضاً ثروة الدولة.

والعملة المتداولة في الوقت الحاضر لا تستطيع ان تفي بمطالب الطبقات العاملة، إذ ليست كافية للاحاطة بهم وارضائهم جميعاً.

ان اصدار العملة يجب أن يساير نمو السكان،

ويجب أن يعد الاطفال مستهلكي عملة منذ أول يوم يولدون فيه وان تنقيح العملة حيناً فحيناً مسألة حيوية للعالم أجمع.

وأظنكم تعرفون ان العملة الذهبية كانت الدمار للدول التي سارت عليها، لأنها لم تستطع ان تفي بمطالب السكان.

ولأننا فوق ذلك قد بذلنا أقصى جهدنا

لتكديسها وسحبها من التداول.

ان حكومتنا ستكون لها عملة قائمة على قوة العمل في البلاد، وستكون من الورق أو حتى من الخشب.

وسنصدر عملة كافية لكل فرد من رعايانا،

مضيفين إلى هذا المقدار عند ميلاد كل طفل،

ومنقصين منه عند وفاة كل شخص.

وستقوم على الحسابات الحكومية

حكومات محلية منفصلة ومكاتب إقليمية ريفية.

ولكيلا تحدث ماطلات فى دفع الأموال المستحقة للحكومة،
سيصدر الحاكم نفسه أوامر عن مدة هذا المبالغ،

وبهذا ستنتهى المحابة التى تظهرها احياناً وزارات المالية
نحو هيئات معينة

ستحفظ حسابات الدخل والخرج معاً،

لكى يمكن دائماً مقارنة كل منهما بالأخرى.

والخطط التى سنتخذها لاصلاح المؤسسات المالية للاميين
ستقوم بأسلوب لن يمكن أن يلحظه.

فسنشير إلى ضرورة الاصلاحات التى تتطلبها الحالة
الفوضوية التى بلغتها الماليات المميتة.

وسنبين أن السبب الأول لهذه الحالات السيئة للمالية يكمن فى
حقيقة

**أنهم يبدأون السنة المالية بعمل تقدير تقريبي
للميزانية الحكومية،**

وأن مقدارها يزداد سنة فسنة للسبب التالى

**:وهو أن الميزانية الحكومية السنوية تستمر
متأخرة**

حتى نهاية نصف السنة،

وعندئذ تقدم ميزانية منقحة،

ينفق مالها بعامه في ثلاثة اشهر،

وبعد ذلك يصوت الميزانية لسنة واحدة

تقوم على جملة النفقة المتحصلة في السنة
السابقة،

وعلى ذلك فهناك عجز في كل سنة نحو
خمسين من مائة من المبلغ الإسمي.

فتضاعف الميزانية السنوية بعد عشر
سنوات ثلاثة أضعاف.

وبفضل هذا الاجراء الذي اتبعته الحكومات
الاممية الغافلة استنفذت اموالهم الاحتياطية

عندما حلت مواعيد الديون،

وفرغت بنوك دولتهم

وجذبتهم إلى حافة الافلاس.

وسوف تفهمون سريعاً أن مثل هذه السياسة للأمر المالية
التي أغرينا الأمميين باتباعها، لا يمكن ان تكون ملائمة
لحكومتنا.

البروتوكول التاسع عشر

انا سنحرم على الافراد ان يصيروا منعسين في السياسة،
ولكننا من جهة أخرى،

سنشجع كل نوع لتبليغ الاقتراحات أو عرضها

ما دامت تلك الاقتراحات تعمل على تحسين الحياة الاجتماعية
والقومية

لكي توافق عليها الحكومة

وبهذه الوسيلة اذن سنعرف أخطاء حكومتنا والمثل العليا
لرعايانا،

وسنجيب على هذه الاقتراحات إما بقبولها، واما بتقديم حجة
قوية -

إذا لم تكن مقنعة - للتدليل على انها مستحيلة التحقيق،

ومؤسسة على تصوير قصير النظر للأمر.

ان الثورة Sediton ليس أكثر من نباح كلب على فيل،

ففي الحكومة المنظمة تنظيمًا حسنًا

(من وجهة النظر الاجتماعية)

لا من وجهة النظر إلى بوليسها،

ينبح الكلب على الفيل من غير أن يحقق قدرته.

وليس على الفيل إلا أن يظهر قدرته بمثل واحد متقن حتى تكف

الكلاب عن النباح، وتشرع في البصبة (الخضوع) عن طريق

هز أذناها عندما ترى الفيل.

ولكى ننزع عن المجرم (السياسي) تاج شجاعته سنضعه في

مراتب المجرمين الآخرين

بحيث يستوى مع اللصوص والقتلة والانواع الأخرى

من الأشرار المنبوذين المكروهين.

وعندئذ سينظر الرأي العام عقلياً

إلى الجرائم السياسية في الضوء ذاته

الذي ينظر فيه إلى الجرائم العادية،

وسيصمها وصمة العار والخزي

التي يصم بها الجرائم العادية بلا تفریق.

وقد بذلنا أقصى جهدنا

لصد الأميين على اختيار هذا المنهج الفريد في معاملة الجرائم السياسية.

ولكى نصل إلى هذه الغاية - استخدمنا الصحافة،
والخطابة العامة،

وكتب التاريخ المدرسية الممحصنة بمهارة،

واوحينا اليهم بفكرة ان القاتل السياسى شهيد،

لأنه مات من أجل فكرة السعادة الإنسانية.

وأن مثل هذا الاعلان قد ضاعف عدد المتمردين،

وانفتحت طبقات وكلائنا بآلاف من الامميين